مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية
الإيداع القانون: جوان 2019 Al-Bahith journal in legal and political sciences ISSN: 2676-1955
E-ISSN: 2716-7925/ العدد:الثاني/ السنة: 2019

السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الإلتزامات السيادية والرهانات الإقليمية

Algerian public security policy between sovereign commitments and regional challenges

تاريخ الإرسال: 2019/04/03. تاريخ القبول: 2019/12/28

نعيمة خطير

باحثة سنة رابعة دكتوراه دراسات سياسية متوسطية

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر- 3 -

ملخص :

تعالج هذه الورقة بالدراسةوالتحليل ثلاثة محاور رئيسية : يتناول **المحور الأول**الإطار العام للسياسة العامة الأمنية للجزائر من خلال الوقوف عند معالمها، ثم التعرف أهم أهدافها وأخيرا التطرق إلىمؤسسات صنع هذه السياسة باعتبارها معقدة وديناميكية،ويركز**المحور الثاني**علىتحديات السياسة الأمنية الجزائريةعلى المستويات المحلية، المغاربية، الإفريقية وكذلك المتوسطية، والكشف عن كيفية تعامل النظام السياسي الجزائري مع تلك التهديدات.وأخيرا نخصص **المحور الثالث**لتقييمالسياسة العامة الأمنية الجزائرية من حيث انجازاتها ومحطات إخفاقاتها.

الكلمات المفتاحية : السياسة العامة الجزائرية، الأمن القومي، التهديد.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

Abstract:

This document deals by the study and analysis of the three main axes: the first axis deals with the general framework of Algeria's public security policy by standing up to its characteristics, then identifying its most important objectives and finally we study the institutions of making this policy as it is complex and dynamic, and the second axis focuses on the challenges of Algerian security policy at the local, Maghreb, African and Mediterranean zone, and to reveal how the Algerian political system is doing to face these threats. Finally, we devote the third axis to the evaluation of the Algerian security policy in terms of its achievements and failures.

Keywords:*Algerian public policy, national security, the threat.*

مـقـدمــة

يعد الأمن القيمة العليا التي تضحي من أجلها الدول والأفراد بباقي القيم وتكرسها في سبيله، وقد زادت أهميته وتعززت مكانته ضمن الأولويات الأبدية لاستراتيجيات الدول، وحافظ على دوره كعامل لازم في تفسير سلوكاتها على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بعد توسيع مفهومه وأبعاده، وتأكيد وجود تهديدات أخرى غيرعسكرية ووحدات مرجعية أخرى غير الدولة.

والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عن هذه الانشغالات الأمنية التي أصبحت تشكل هاجسا لدى صانع القرار الجزائري باعتباره المسؤول الأول عن السياسة العامة الأمنية الجزائرية، هذه الأخيرة ترسم وتنفذ بطريقة غامضة ومعقدة، تجعلنا أمام تساؤلات حول خصوصية السياسة الأمنية في الجزائرية، أو بصيغة أخرى : **ما طبيعة العوامل التي تؤثر في بناء وجَوْدَة السياسة العامة الأمنية في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية :

1. من يصنع وينفذ السياسة العامة الأمنية الجزائرية؟وما دور المؤسسة العسكرية في ذلك؟
2. ما هي أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري؟ وكيف تعاملت السلطات المعنية مع هذه التحديات ؟
3. هل نجحت في التعامل معها بالشكل المناسب؟ أم أنها اتبعت إستراتيجية التسكين لا الفصل النهائي في مسبباتها؟

الفرضيات:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

1) العامل التاريخي هو المؤثر الرئيسي في بناء السياسة العامة الأمنية الجزائرية.

2) تتعامل الجزائر مع التهديدات الصلبة الوجودية مقابل إغفال التهديدات المحتملة الضبابية.

3) كلما كان النظام الجزائري أقرب إلى الشمولية ، زاد تدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة العامة الأمنية.

اعتمادا على المنهجية المتبعة، وبغرض الإجابة على الإشكالية ومجموعة الأسئلة المطروحة،فإن الضرورة تستوجب المزج بين مناهج الدراسة، من منهج وصفي تحليلي،منهج تاريخي ومنهج إحصائي، والتي تتمايز توظيفاتها من عنصر إلى آخر.

المحور الأول:الإطار العام للسياسة العامة الأمنية الجزائرية

1) معالم السياسةالعامة الأمنية الجزائرية

تستمد الجزائر معالم سياستها الأمنية من عقيدتها الأمنية، هذه الأخيرة عبارة عن مجموعة من القواعد المبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة، التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني،غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي، والتي تحدد نظرة وقراءة قادتهالبيئتهم الأمنية، وكيفيات استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، عسكرية، سياسية) وكذا كيفية توظيفها لتحقيق الأهداف المسطرة وطبيعة الأدوات والوسائل المستخدمة (عسكرية، دبلوماسية) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها في الواقع[1]، والتي تبلورت خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى السبعينات متأثرة بمشاكل الحدود.وقد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها منها العامل التاريخي والعامل الجغرافي والأيديولوجي[2].

فتاريخيا كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دورا بالغ الأهمية في بلورة هذه العقيدة ،حيث تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال،إذ ساهمت بشكل عام في رسم المشهد السياسي و الاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب الاستقلال[3]. ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة، لكن هاجس التاريخ يظل حاضرا ولا يزال يطبع عقيدتها الأمنية (رفض التطبيع مع إسرائيل، رفض وجود قواعد عسكرية في الجزائر).

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

كما تعد **الجغرافيا** بدورها عاملا محددا لسياستها الأمنية، وانطلاقا من مبدأ التوازن الطبيعي الذي جاء به الرئيس الراحل **هواري بومدين**، بالمغرب العربي والذي يعني وضعا قياديا للجزائر إقليميا ودوليا، سعت الجزائر للعب دور إقليمي من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها حسب تصورها الجيوسياسي، وهذا ما تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور[4].

ونظرا لوقوع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجي بتوسطها لعدة دول مغاربية، وكذلك توسطها لكيانين مهيمنين: الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوربي، والثاني في الجنوب يتمثل في البعد الإفريقي، جعل الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، مما يجعل الجزائر تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني في عملية رسم سياستها الأمنية[5].

أما بالنسبة **للأيديولوجيا**، فإنها بالأساس تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في كافة المجالات بما فيها المجال الأمني. فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار مصدرا لهذه العقيدة، كما كان لخيار الحزب الواحد دوره في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال النظر لحزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، فقد رسمت الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة ثلاثة عقود منذ الاستقلال[6].

لكن التحولات التي شهدها العالم والأوضاع الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات،أثرت على التوجهات الأيديولوجية للعقيدة الأمنية الجزائرية لتحل محلها الأيديولوجيا الليبيرالية، حيث حدث تحول هام في العقيدة الأمنية الجزائرية، لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية، وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي فرضتها التحولات التي يمر بها العالم ككل[7].

2) <u>أهداف السياسة العامة الأمنية في الجزائر :</u>

لا يمكن دراسة السياسة الأمنية العامة للجزائر دون معرفة أهدافها، والمستمدة من العقيدة الأمنية الجزائرية والدستور الجزائري والممارسات الواقعية وتتمثل في:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

أ.تهدف السياسة الأمنية الجزائرية إلى الحفاظ على السيادة الإقليمية و الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار والدفاع عن وحدة وسلامة أراضي الدولة والوحدة الترابية التامة، كما تهدف إلى حماية الإفراد وممتلكاتهم وحفظ الاستقلال[8].

ب. تهدف إلى تكريس مبادئ القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو هدف أساسي ومبدأ لا رجعة فيه[9]، وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها واحترام سيادة الدول الأخرى[10].

ج. تسعى الجزائر من خلال سياستها الأمنية إلى تحقيق وإرساء قواعد الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة بما فيها حرية المرأة، فهي تهدف إلى تعميق أسس الديمقراطية وزيادة فرص المشاركة بين المواطنين وضمان الشفافية والمساءلة والمحاسبة،وهذا لمواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات العالمية[11].

د. تهدف كذلك لدعم حركات التحرر [12]،خاصة في إفريقيا باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير وتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلا في سبيل تحرير بلدانها،كما تصر على أهمية السيادة الوطنية وحق الدول في ضمان أمنها و تمتعها بأمن غير منقوص[13].

هـ. تهدف وتؤمن بمبدأ عدم الانحياز خاصة إذا تعلق الأمر بالنزاعات العربية–العربية[14]، وهذا لتطوير علاقات الصداقة مع جميع الدول؛

و. تهدف تسعى لتسوية الخلافات بالطرق السلمية[15].

ز. تصر الجزائر دائما على الطبيعة الشاملة للأمن في المتوسط وعدم إمكانية فك الترابط بين الأمن في أوروبا وفي المتوسط[16].

3) <u>مؤسسات صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر:</u>

إن عملية صنع السياسة العامة في الجزائر خاصة في مجالها الأمني يكتنفها الكثير من الغموض، سواء في ظل الأحادية أو التعددية الحزبية،بشكل يجعلنا في حالات كثيرة عاجزين عن تحديد بدقة من هي الفواعل المتدخلة و الواضعة للسياسة العامة الأمنية أو المتخذة للقرارات المرتبطة بها، و يعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري وخصوصية تكوينه، ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: **من يصنع**

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

السياسة العامة الأمنية في الجزائر؟ و ما طبيعة العلاقة بين الفواعل المختلفة؟ هل هي قائمة على الصراع، أم التفاوض و المساومة، أم الهيمنة؟

للإجابة على هذه الأسئلة، ينبغي تتبع تطور صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر عبر ثلاث مراحل:

أ.**المرحلة الأولى(1962-1988)**:

على غرار بقية الدول المستقلة حديثا، تفتقد الجزائر إلى أجهزة ومؤسسات دستورية دائمة وقوية قادرة على توجيه سلوكها الأمني على المستوى الداخلي الخارجي،وحتى إن وجدت فإن دور هذه المؤسسات يبقى ثانويا يقتصر على إصدار لوائح وتوصيات مجردة من أية قدرة على التطبيق،سواء تعلق الأمر بالمجلس الشعبي الوطني أو بحزب جبهة التحرير الوطني في عهد الأحادية الحزبية، نجد أن دوره بقى محدودا جدا إن لم نقل منعدما، بالرغم من الصلاحيات التي حولها لهما الدستور[17].

و يعد الرئيس في النظام السياسي الجزائري حسب الدستور وزيرا للدفاع الوطني والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وتظهر هيمنة الرئيس على جميع السلطات الأخرى القضائية، التشريعية والتنفيذية عبر مختلف مراحل تطور النظام[18]، وكان الرئيس يستمد صلاحياته من مجلس الثورة في عهد الرئيس **بومدين**،والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يستمد بدوره سلطاته من المؤسسة العسكرية،لذلك تميز رؤساء الجزائر المستقلة بانحدارهم من المؤسسة العسكرية ما عدا **أحمد بن بلة**.

إن الجيش الوطني الشعبي كممثل للمؤسسة العسكرية هو وريث جيش التحرير الوطني،وقد تمكن من الاستحواذ على السلطة عقب الاستقلال بالنظر إلى قوته العسكرية والتنظيمية التي واجه بها المؤسسات السياسية القائمة، وقد أوكل دستور 1963 و1976 للجيش مهمة الدفاع عن استقلال الوطن وسياسته،وتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وحماية إقليمها.وعلى اعتبار الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع والمحقق للتنمية، بفضل تاريخه، مرجعيته، قوته وتنظميه، فقد قام المشرع بدسترة دور المؤسسة العسكرية-وهي فاعل غير رسمي- الذي كان يكتسي طابعا سياسيا[19].

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

فالمؤسسة العسكرية اعتبرت الفاعل المهيمن على صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر، لأنها هي من تعمل على صياغة مقترحاتها، وهي من تلغي أو تعدل السياسات القائمة وفق مصالحها وأهدافها، وعليه فإن أغلب السياسات الأمنية التي تم تبنيها خلال هذه الفترة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كانت بتوجيه و دعم من هذه المؤسسة، وهو ما يجعلها تأخذ شكل جماعة مصلحية ضاغطة أكثر منها مؤسسة مهمتها الأولى والأخيرة الدفاع عن الوطن وسلامته الترابية[20]، ومن مظاهر احتكار الجيش لصنع السياسة الأمنية وتدخله في الحياة السياسية بشكل عام نذكر[21] :

– الإطاحة بحكم **بن بلة** عن طريق حركة 19 جوان 1965 بقيادة **هواري بومدين**، ما يؤكد أنها صاحبة المرجعية الوحيدة في الحكم والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

– إنشاء مجلس الثورة كمؤسسة عليا داخل الدولة والمجتمع، يتولى مهام المجلس الوطني ورئيس الدولة والحزب، الأمر الذي مكن المؤسسة من تحديد خطوط السياسة العامة للبلاد واختباراتها الأمنية.

– مشاركة أعضاء المؤسسة العسكرية في الانتخابات الوطنية والمحلية، باعتبارهم مواطنون كالبقية،مما سمح لهذه الهيئة بالتأثير على صنع القرار في الجزائر.

–المساهمة في إطار الخدمة الوطنية في مكافحة التصحر، وإنجاز البنى التحتية منها:مشروع السد الأخضر، طريق الوحدة الإفريقية، إضافة إلى مساعدة المواطنين وإنقاذ الضحايا أثناء الكوارث الطبيعية.

ب. **المرحلة الثانية (1988– 1999):**

عرفت الجزائر تحولا جذريا في مسيرة نظامها السياسي، كانت أحداث أكتوبر 1988 السبب المباشر فيه، فاختلت موازين قوى الساحة السياسية بميلاد مؤسسات جديدة، وظهور فواعل حديثة، فظهرت الأحزاب وعلا صوت المعارضة، و تجذرت التعددية في مختلف المجالات الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأصبحت ممارسة السياسة مفتوحة لشرائح الشعب بعدما كانت حكرا على بعض المناضلين [22].وتم إعلان دستور جديد عقب استفتاء 23 فيفري 1999، حيث

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

وافقت عليه نسبة 73 %من الناخبين، وقد مثل الدستور الجديد نقلة حقيقية بين مرحلتين سياسيتين في التاريخ الجزائري، و من بين ما نّص عليه دستور 1989[23] :

- تنظيم السلطات وتوزيعها إلى ثلاث، تنفيذية، تشريعية، قضائية.
- إلغاء مسؤولية الحكومة أمام الحزب الواحد، وأن تصبح مسؤولة أمام المجلس الشعبي الوطني(البرلمان).
- إلغاء الدور السياسي للجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة للثورة ومشاركا في تنمية الدولة بحسب المادة 92 من دستور 1976، ففي هذا الدستور (المادة 24)، انحصرت مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عم الحدود البلاد.
- إلغاء محاكم أمن الدولة وبعض القوانين الاستثنائية.
- تقليص صلاحيات رئيس الدولة، بحيث لم يعد يجسد القيادة السياسية للحزب والدولة.

في البداية عبّرت قيادة المؤسسة العسكرية عن دعمها لمسار الإصلاحات السياسية، وجسدت استعدادها لمتطلبات المرحلة المقبلة بصدور تعليمة رئيس أركان الجيش بتاريخ 1989/4/4 التي أشارت إلى الالتزامات الجديدة لمؤسسة الجيش التي تفرض حياد أفرادها إزاء العمل السياسي، لكن هذا الحياد لم يصمد عند أول امتحان حقيقي، حيث عادت المؤسسة العسكرية لتمارس دور الوصاية والتدخل في الشأن السياسي بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 [24]، وتم الإعلان مباشرة عن استقالة الرئيس **الشاذلي بن جديد**، وقد اختلفت المواقف بشأن هذا التوقيت لمسار الانتخابي بين من يعتبره بمثابة قفزة نوعية للجمهورية توافق مبادئ الحركة الوطنية (الدفاع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة)، وبين من يعتبره انقلاب عسكري على إرادة الشعب[25].

ومن مظاهر تدخل الجيش في السياسة الأمنية الجزائرية خلال هذه الفترة[26]:

-معارضة التخلي عن سياسة الاقتصاد الموجه وسياسة الحوار التي أراد الرئيس **زروال** تطبيقها بشكل جدّي مع كل الأطراف السياسية دون إقصاء.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

– بعد فرض حالة الحصار، وتعيين **خالد نزار** مسؤولا عن استعادة النظام، تولى الجيش مسؤوليات ليست من اختصاصه،فعوّض الشرطة في مهامها لعدم تمكنها وقدرتها على حفظ الأمن واستعادة النظام [27].

–العمل على حل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 4 جانفي 1991 قبل أيام قليلة من تقديم الاستقالة.

–تولي مجلس الأعلى للأمن مهمة إدارة البلاد والتفكير في الخروج من أزمة الفراغ الدستوري ومعظم أعضاء هذا المجلس هم عسكريون (نزار، بلخير، قنايزية).

–استحداث المجلس الأعلى للدولة بموجب الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للأمن 14 جانفي 1992 برئاسة **محمد بوضياف** بتزكية من المؤسسة العسكرية.

–اعتماد سياسة الاستئصال في إطار مكافحة الإرهاب،والعمل على قمعه خدمة للمصلحة العامة (مقاربة"الكل أمني").

ج. **المرحلة الثالثة(بعد1999):**

عبر وصول الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** كأول شخصية مدنية إلى الحكم في الجزائر بعد انتخابات أفريل 1999 عن رغبة العسكر في التغيير، فاختيار رئيس مدني يجسد إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام.**(28)** وقد حدث تحالف ضمني بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية خلال هذه المرحلة؛وذلك لا ينفي وجود نوع من المساواة التي تطبع علاقة الهيئتين، متمثلة في :

- **إستراتيجية الرئيس بوتفليقة لتعزيز موقفه أمام المؤسسة العسكرية:**وذلك من خلال [29]:

–منع أعضاء المؤسسة العسكرية من التصويت داخل الثكنات للتأكيد على تراجع قوة ونفوذ المؤسسة العسكرية لصالح هيئة الرئاسة.

–تقوية حزب جبهة التحرير الوطني بهدف تحويله إلى قوة موازية لقوة المؤسسة العسكرية.

–إجراء تعديلات مهمة في المؤسسة العسكرية سنة 2000، بتغيير 09 من كبار ضباط الجيش ونقل 07 آخرين، وتعيين عسكريين ينتمون إلى الجيل الثالث الذين لم يشاركوا في الثورة بناء على الكفاءة المعنية بدل الشرعية الثورية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

●إستراتيجية المؤسسة العسكرية في التعامل مع الرئيس بوتفليقة :

اعتمدت على مجموعة من الآليات لتقليص نفوذ الرئيس وإضعافه، منها[30]:

– دعم **بوتفليقة** في رئاسيات 1999 بهدف تمرير سياساتها في معالجة الأزمة عن طريقه.

–تحكمها في بعض القضايا الحيوية منها: ضرورة ضبط العلاقة مع المغرب وعدم الذهاب بعيدا مع الملك **محمد السادس** والعودة بالأمور التي ما كانت عليه سابقا، إضافة إلى مسألة حالة الطوارئ وإصلاح سراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذه الآليات المستخدمة من الجانبين لم تجعل العلاقة بينهما تصل إلى الصدام أو القطيعة، بل يمكن القول أنها اتفاق على صيغة التعاون معا، قائمة على تولي الرئيس لصلاحيات الإعلام والعلاقات الخارجية في حين تكفل المؤسسة العسكرية بالملف الأمني.

●إنتخابات 8 أفريل 2004 :

جمعت رئاسيات 2004 من الخصوصيات ما ميزها عن باقي سابقاتها، حيث استطاعت المؤسسة العسكرية، أن تصنع الحدث الأبرز والأكثر إثارة للاهتمام والترقب في هذا الموعد الانتخابي، بعد إعلان رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي عن اتحاد الجيش لموقف الحياد من الانتخابات؛ حيث لم يحز أي من المترشحين على تزكية الجيش تماما، وذلك بقوله : "...وأؤكد أننا نرحب بمن يختاره الشعب حتى لو كان "عبد الله بن جاب الله" زعيم " حركة الإصلاح "، وكان هذا القرار لعدة أسباب هي [31] :

أ/ تغير الظروف الدولية التي كانت العولمة إحدى مظاهرها بما فرضته من ديمقراطية وضرورة إعادة توزيع المهام والأدوار بين مختلف المؤسسات والفواعل السياسية، إضافة إلى ضغوط الولايات المتحدة بضرورة تحديد العلاقة بين العسكري والمدني في الجزائر.

ب/ شخصية الرئيس **بوتفليقة** وتمكنه إلى حد بعيد من مكامن القرار وبؤر النفوذ وتمكنه من استرجاع صلاحياته واستغلال الظروف الدولية لدعم مركزه[32].

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

في الأخير يمكن القول أنه رغم ثقل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، فهو ليس نظام عسكري و لا دكتاتورية عسكرية كالتي سادت أمريكا اللاتينية، إنه نظام معقد وله آليات الخاصة به، وقد حتّمت الظروف التاريخية التي مرت بها الجزائر على المؤسسة العسكرية أن تكون الفاعل الرئيسي والأساسي للسياسة الأمنية، وحولتها من مؤسسة دفاعية إلى مؤسسة أمنية.

المحور الثاني:تحديات السياسة العامة الأمنية الجزائرية

1) تحديات على المستوى المحلي :

تواجه الجزائر مجموعة من الرهانات التي اختلفت طبيعتها بحسب الظروف والمراحل التاريخية، منها على الخصوص:

أ.على المستوى السياسي والأمني:

عرفت الجزائر ظاهرة العنف السياسي على غرار بقية الدول، غير أن هذه الظاهرة في الجزائر تكتسب طابعا فريدا، سواء من خلال أسباب ظهورها ووسائلها أو كيفية تعامل النظام السياسي الجزائري، ويمكن تلخيص هذه الظاهرة في المعادلة التالية: **مدخلات** تمثلت في مطالب اجتماعية واقتصادية،أفرزت **مخرجات** سياسية أدخلت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بالانفتاح السياسي وفتح مجال الحرية في تشكيل الأحزاب السياسية من خلال إقرار دستور 23 فيفري 1989،فعرفت الجزائر بعد ذلك انتخابات تعددية بين مختلف القوى الحزبية،وما ميّز هذه الانتخابات هو بروز معارضة سياسية للنظام وللسلطة خاصة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأدى ذلك إلى تفجر الصراع بين المعارضة والسلطة والذي زادت حدته عقب توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، ما أدى إلى تفجير صراع محتدم وعنف شديد أثار هلعا كبيرا في الشارع الجزائري.

وقد اعتمد النظام على عدة أساليب في التعامل مع الظاهرة، وهي[33] :

- **الأسلوب الأمني:**

وهو الأسلوب الرئيسي الذي اعتمد عليه النظام في المواجهة، وذلك انطلاقا من النظر إلى الظاهرة على أنها أمنية، وقد اتخذت المواجهة الأمنية لجماعات العنف عدة أشكال منها:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

– حملات الاعتقال للمشتبه فيهم بالانتماء للجماعات المسلحة، وصل العدد إلى 7000معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و30000 حسب إحصائيات جبهة الإنقاذ.

–إنشاء وحدات الحرس البلدي على مستوى عدد كبير من البلديات المعزولة في المناطق الريفية وتشجيع الناس على الدفاع عن أنفسهم.

–تطبيق ما يعرف **بسياسة نقل الخوف** إلى الطرف الآخر من خلال الاغتيالات المتكررة وإعدام البعض دون محاكمة وإلقاء القبض على كل مشكوك فيه[34].

❖ **الأسلوب القانوني:**

في إطار السعي لإضفاء نوع من المشروعية على الأسلوب الأمني،اعتمد النظام على الأداة القانونية،حيث استمر في العمل بقانون الطوارئ منذ فيفري 1992،وكذلك قانون المحاكم الخاصة الصادر في 30 سبتمبر 1992 والتي أنشأت لاختصار المحاكمة التي كانت تصل إلى شهر،إضافة إلى قانون الرحمة 1995، وقانون الوئام المدني 1999.

❖ **أسلوب الحوار:**

بعد إدراك الجيش أن الوضع الحالي يتطلب حكومة مدنية،وأن الأمور يجب أن تعالج سياسيا عن طريق التفاوض والحوار مع القوى السياسية المعارضة،تم إنشاء لجنة الحوار الوطني1994،ليأتي الرئيس **بوتفليقة** بميثاق السلم والمصالحة الوطنية كآلية حاول من خلال تكملة النقائص التي عرفتها الآليات السابقة،وهي مطلب سياسي وإعلامي وشعبي كرد فعل على الوضع الأمني،فهي بذلك سياسة تقوم على رفض السلاح والأخذ بالحل السياسي والسلمي كسبيل للخروج من العنف واسترداد الأمن.[35]

ب. على المستوى الإقتصادي:

يرتكز الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على تصدير المحروقات أي ما يمثل 97% من إيرادات الدولة، ويمتص جزء كبير من الميزانيات المخصصة للاستثمار، والنقاش العام حول ما بعد البترول ليس قائما حتى وإن كانت العديد من شخصيات المجتمع المدني قد نبهت السلطات بالنتائج الضارة لمثل هذا الوضع على المدى المتوسط والبعيد، فالاعتماد على المحروقات يتضمن تبعية لتقلبات أسعار المحروقات

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

في الأسواق العالمية،كما أن عدم وجود سياسة زراعية فعالة،يدفع الدولة لاستيراد المنتجات الزراعية مما يهدد الأمن الغذائي في البلاد.

إضافة إلى استفحال ظاهرة الفساد في شتى المجالات التي تنهش الاقتصاد الوطني،خاصة قطاع الطاقة والبنوك(فضيحة سونطراك، بنك الخليفة...)، ورغم تشريع قوانين متعلقة بمكافحة هذه الظاهرة،منها قانون رقم1-6 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006،والمتعلق بمنع ومكافحة الفساد، وقيام الجزائر عام 2006 بالتصديق على اتفاقيات دولية متعلقة بهذه المسألة مع الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي،وكذلك إنشاء الهيئة القومية لمنع ومكافحة الفساد؛ إلا أن هذه القوانين والجهود تبقى غير كافية خاصة مع استفحال الظاهرة من القمة إلى القاعدة[36].

ت. <u>على المستوى الإجتماعي</u> :

تواجه الجزائر حالة من عدم الاستقرار الإجتماعي ونسب عالية من البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين،هذه الأوضاع تساهم في دفع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية والمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي للبلاد (تهريب،سرقة، تزوير..) أو الانضمام لبعض الجماعات المسلحة المعارضة للنظام على اعتبار التهميش والإقصاء سبب رئيسي في التطرف.إضافة إلى نسبة المواليد المنخفضة،فإن الجزائر ستشهد خلال العقود الثلاث القادمة بداية الشيخوخة ما يهدد التركيبة السكانية[37].

وبالرجوع إلى ظاهرة الهجرة في الجزائر،يمكن التأكيد أنها أصبحت تستهدف الإنسان في كرامته أمنه وحياته في إطار ما يسمى **بالحرقة** كشكل من أشكال الهجرة غير الشرعية الخطيرة، والتي تثير جدلا كبيرا على الأصعدة الوطنية الإقليمية والعالمية، و تعرض السلطات الجزائرية لضغوطات مجتمعية داخلية وأخرى دولية، تحملها مسؤولية ما يحصل لهؤلاء المهاجرين، و ما يترتب عن هذا الشكل من الهجرة من أضرار بالأمن الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي لدول العبور والاستقبال، و بالتالي أصبحت الجزائر مطالبة بوضع سياسة جادة وقابلة للتطبيق الفعلي للحد من هذه الظاهرة، و هو ما بدأت معالمه ترسم من خلال الخطابات السياسية الرسمية في الجزائر و من خلال الجهود التشريعية في السنوات الأخيرة،ومن بين الإجراءات المتخذة نجد[38] :

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

– إقرار قانون تجريم الخروج غير الشرعي من البلاد عام 2008، و قد تصل إلى السجن لمدة ستة أشهر.

– مراقبة و ثائق السفر في مخارج الإقليم الجزائري.

– رفع عدد المصالح الأمنية و مضاعفة الدوريات و مصالح حرص السواحل الجزائرية.

– تزويد البحرية الوطنية بتجهيزات متطورة لتعقب قوارب الحراقة و إنقاذ القوارب التائهة و مراقبة السواحل المعزولة.

– جمع المعلومات الكفيلة بتفكيك الشبكات المختصة بتهريب الأشخاص و دعم الهجرة غير الشرعية.

– كما تقترح الجزائر اعتماد مقاربة شاملة تستهدف القضاء على أسباب الظاهرة وليس على مظاهرها فقط،وهي تعرب عن تحفظها على المقاربة الأمنية على "أمننة الحدود" و تقترح بدل ذلك وضع إستراتيجية تنمية لبلدان المصدر مع مشاركة دول الوجهة[39].

ث. <u>على المستوى البيئي</u>:

إذا كانت المحروقات رهان القرن العشرين، بحيث احتدم الصراع بين الدول من أجل السيطرة على منابعها،فإن المياه كانت ولا تزال وستظل أكبر رهان للإنسان في القرن الواحد والعشرين، باعتبارها موارد إستراتيجية.وفي ما يخص الجزائر،فإن الموارد المائية أصبحت تشكل مصدر قلق للمواطن والدولة،نظرا لندرتها بسبب الجفاف وضعف نسبة التساقط فيها،ورغم حيازة الجزائر لمخزون هائل من المياه الجوفية إلا أنها لا تستغل، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية،لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات(40).

إضافة إلى خطر التصحر الذي يهدد المناطق الشمالية الجزائرية مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية،ويشكل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب،بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.وقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لمكافحة التصحر وأيضا للحصول

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

على المياه منها : خاصة بناء السدود الجديدة للحصول على المياه، وتكثيف حملات التشجير منها مشروع السد الأخضر[41].

2) تحديات على المستوى المغاربي :

بالنظر إلى العلاقات الجزائرية–المغاربية والاحتكاكات الجيوسياسة مع الدول المغاربية، يتأثر الأمن القومي الجزائري بما يأتي من هذه الدول من تهديدات–التي تتدرج تحديدا ضمن التهديدات الجديدة ذات الطبيعة اللينة–والتي من أهمها التهديد المغربي كتحدي وجودي وبارز، والذي يبقى أكثر حضورا ضمن اهتمامات الجزائر الأمنية في الدائرة المغاربية.

أ.النزاع المغربي–الصحراوي كتحدي أمني للجزائر:

بعد قيام المغرب باحتلال الصحراء الغربية منذ سنة 1975، أصبحت هذه المنطقة أهم بؤرة للصراع في منطقة المغرب العربي، كما أنها تمثل تهديدا مباشرا للجناح الغربي للجزائر و الذي كاد أن يتحول إلى المواجهة المباشرة مع المغرب(42)؛ فمنذ انسحاب القوات الإسبانية سنة 1975 من الصحراء الغربية، تقاسم إقليمها بين المغرب الأقصى وموريتانيا، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات مع الدولتين الجارتين الجزائر وليبيا، نتيجة إدانة الأخيرتين لهذا الاحتلال وتدعيمهما لجبهة "البوليساريو" في مواجهة المغرب.

وفي سنة 1979* وبعد انسحاب موريتانيا من الأراضي الصحراوية، قام المغرب بالاستيلاء على المناطق التي انسحبت منها القوات الموريتانية،وانحصر النزاع بين المغرب الأقصى وجبهة البوليساريو المدعومة من طرف الجزائر(عسكريا، اقتصاديا ودبلوماسيا).

إن التنازع بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية هو وليد التناقض و الاختلاف بينهما حول مسارات التسوية على حد قول **صمويل هنتنغتون** في أطروحته الشهيرة "صراع الحضارات": "الاختلاف يؤدي إلى الخلاف"، فالجزائر متمسكة بمنطق الشرعية الدولية الذي يمنح حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره المدعوم بموقف الأمم المتحدة منذ سنة 1963، و بالتالي الرفض التام لإدماج الصحراء الغربية

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

ضمن الخريطة المغربية، أما المغرب فيرى بان القضية الصحراوية، قضية وطنية غير قابلة للمساومة.

فالمقاربة الجزائرية إزاء القضية الصحراوية، كان منطلقها الأساسي "تصفية الاستعمار" فالحل العادل بالنسبة لها هو ممارسة الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره كما تنص عليه اللوائح والنصوص الأممية، إن تمسك الجزائر بهذا الحل هو "وفاء" منها لمبادئ ثورة التحرير الوطني الذي قامت علية هوية وعقيدة الجزائر الأمنيتين.

أما على الصعيد الدولي، فإن المساعي الدولية سارت في بادئ الأمر بما يتوافق مع الطرح الجزائري لحل المسألة الصحراوية وذلك بعد وقف إطلاق النار سنة 1988 وموافقة المغرب على إقامة استفتاء حر ونزيه حول منح الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره،لكن ذلك لم يتم بسبب إصرار المغرب على ضرورة دمج المغاربة النازحين ضمن القوائم الانتخابية، أو بمعنى أخر المغرب يبحث عن استفتاء يقر إدماج إقليم الصحراء بالإقليم المغربي، فظل هذا الاستفتاء يؤجل سنة بعد سنة إلى غاية الاستغناء عن هذه الفكرة تماما.

وظلت الجهود الدولية لحل هذا النزاع تتراوح بين الاندماج و الاستقلال (اتفاقية هوستن 1997) من جهة، أو تدعيم الموقف المغربي من جهة أخرى من طرف القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة و فرنسا، و اتضح ذلك جليا في اقتراح فكرة الحل الثالث (la troisième voie) في ماي من سنة 2000 و الذي يمنح للصحراويين حكما ذاتيا تحت سيادة الدولة المغربية.

إن إصرار المغرب على سياسته ورفضه للشرعية الدولية–خاصة بعد رفض **مقترح بيكر الثاني** لسنة 2003 وهو صيغة معدلة للحل الثالث وكان دائما مدعوما من طرف فرنسا والولايات المتحدة، فالأولى ظلت تساند الموقف المغربي منذ اشتعال النزاع سنة 1975، حتى أنها قررت بأنها ستلجأ إلى حق النقض الدولي "الفيتو" إذا ما قرر مجلس الأمن فرض حلول تتعارض مع المصالح المغربية،أما بالنسبة للولايات المتحدة فالحكومات المتعاقبة ترى بأن المغرب حليف تقليدي للولايات المتحدة في

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

الدائرة المغاربية،لذلك فمصلحتها هي الحفاظ على العلاقات مع المغرب والحفاظ على الوضع القائم حتى ولو كان على حساب الشعب الصحراوي.

إن هذا التحليل يفيدنا في فهم وتقييم موقف القوى الكبرى إزاء القضية الصحراوية فكل من فرنسا والولايات المتحدة لا تريدان انفصال الصحراء الغربية بحكم ذاتي عن المملكة المغربية، لأن عدم استقرار المغرب الأقصى سينجر عنة زعزعة الاستقرار في الإقليم المغاربي ككل، الذي لم يكن أصلا مستقرا بسبب ما كان يحدث في الجزائر. ومن جانب آخر تريد فرنسا إتحادا مغربيا، و تدعم حلا لفض النزاع الصحراوي بما يحفظ المصالح المغربية من جهة أخرى(43).

بناءا على ما تقدم حول النزاع المغربي- الصحراوي و تعقيداته، وتعدد الفواعل فيه-خاصة القوى الكبرى- يمكن القول أنه حقا يشكل هاجسا أمنيا إقليميا بأبعاد دولية ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، ويبقى عدم حل النزاع في الصحراء الغربية واستمراره إلى يومنا هذا، مهددا للأمن القومي الجزائري بالنظر إلى أنه المصدر الأساسي للتوتر في الإقليم، و السبب في استمرار التنافر الجزائري – المغربي، كما سيفضي استمرار هذا النزاع إلى مشاكل أمنية أخرى.

ب. تحديات الخلاف الجزائري-المغربي حول الزعامة المغاربية :

بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية، تعود أيضا أسباب الخلاف الجزائري-المغربي إلى التنافس حول الزعامة المغاربية،إذ ترى كل منهما نفسها قوة إقليمية مؤثرة وبالتالي هي الأجدر بالزعامة. هذا وبالإضافة إلى مطالبة المغرب الترابية لإقليم كل من تندوف و بشار(جزء من الغرب الجزائري) والتي نشأت بسببها حرب الرمال في أكتوبر1963 وما تلاها من نزاعات حدودية (حرب أمقالا 1976) واستيلاء المغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية وتدعيم المغرب لحركة المتمردين الطوارق للمطالبة بحكم ذاتي.

أفضت هذه الأوضاع الجيوسياسية إلى حالة من التأهب العسكري شبه التام على الحدود الجزائرية المغربية، فحالة اللاأمن الذاتي أدت إلى اللاأمن الموضوعي لكليهما، و أصبح منشأ الخوف شيئا وجوديا، أدركت الجزائر النوايا التوسعية للمغرب

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

الأقصى و التي تمثل تحديا رئيسا للأمن القومي الجزائري يستهدف سيادة الجزائر وسلامة إقليمها و وحدتها الترابية.

فلا شك أن المغرب الأقصى مدعوم من طرف الولايات المتحدة عسكريا، اقتصاديا ولوجستيا بالنظر إلى دورها في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالح المغرب في الوقت الذي كانت الجزائر تعيش أزمنة أمنية حادة وعدم قدرتها على التسلح نتيجة للامتناع الغربي غير المعلن عن بيعها للجزائر حتى لا تتسرب للجماعات الإرهابية المسلحة. فقراءة هذه الأحداث توضح أن المغرب هو الذي يعمل على إدخال المنطقة في سباق التسلح، خاصة وأن الجزائر بعد أن أحست بهذا الوضع، وبعد أن تحسنت أوضاعها المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول، بدأت تتدارك تأخرها العسكري بعقد مجموعة من الاتفاقيات لشراء أسلحة ونظم دفاع خاصة مع روسيا[44].

ويتضح مما سبق أن الخلاف جوهري بين المقاربتين الجزائرية والمغربية للأمن، فبينما وتدافع الجزائر عن مقاربة مستقلة للأمن القومي، نجد أن مقاربة المغرب الأقصى فيها تبعية للآخر الإستراتيجي وتحالف معه لحماية أمنه القومي.

ج. التحديات المغاربية ذات الطبيعة اللينة:

تتضمن الدائرة المغاربية مجموعة من التهديدات اللينة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) تؤثر سلبا على الأمن الجزائري، والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى **باري بوزان** و**أوول و يفر** نتيجة غياب التنشئة السياسية، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان أو إضعاف الثقة في مؤسسات الحكم، وبالتالي اللجوء إلى القوة لتحصيل الحقوق.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى ناتجة عن ضعف التنشئة السياسية كأزمة الهوية والمواطنة(أزمة القبائل في الجزائر) والتوظيف السياسي للقيم الدينية (الجزائر،ليبيا،تونس،المغرب) الذي يؤدي إلى إحداث أزمات الهوية وحركات الانفصال، وبالتالي إضعاف أكبر للاستقرار والتجانس السوسيو –سياسي.

هذا ولا يمكن نكران ارتباط التطرف داخل الدائرة المغاربية بضعف الأداء الإقتصادي للدول المغاربية، وقد قاد الضعف المسجل على مستوى الأداء و البنى

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

الاقتصادية للدول المغاربية إلى انكشاف رهيب لاقتصادياتها، والتي تعاني من تبعية إنتاجية شبه مطلقة وتبعية للأسواق العالمية تعززت أكثر بسبب الاستقطاب الأفقي الممارس من الإتحاد الأوروبي، وبسبب مستويات التعاون البيني المتدنية لدول المغرب العربي في كافة المجالات الاقتصادية نتيجة لعلاقاتها المتشنجة.

كما تساهم مجموعة من المصادر الخارجية في انتشار التطرف، الإرهاب والعنف المسلح داخل الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، وأول هذه المصادر هو السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ونقصد بها استمرار ثنائية التعامل و الانحياز للطرف الإسرائيلي في صراعه مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان؛ إذ تنتج هذه الطريقة في التعامل حالة إحباط عند بعض شرائح المجتمع تقود إلى التطرف والإرهاب في الجزائر والمغرب العربي عموما، كما تتأثر الجزائر بما تعانيه المنطقة من انتشار للجريمة المنظمة (تبييض الأموال، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافة أشكاله) خاصة على الحدود الجزائرية – المغربية والجزائرية – التونسية، مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على النسيج الإقتصادي و الإجتماعي الجزائري، وهنا تبرز تجارة المخدرات كأخطر تهديد ليّن يواجه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغاربية، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) القادمة بالأساس من المغرب الأقصى [45].

3) تحديات على المستوى الإفريقي :

لقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهور مجموعة من التهديدات الجديدة، وبما أن أمون الدول أصبحت مرتبطة ببعضها البعض فإن أي تهديد في دولة ما يعتبر تهديدا للدول الأخرى، لهذا فإن الانفلاتات الأمنية التي تعاني منها القارة الإفريقية صارت من المشاغل الأمنية الجزائرية، التي تهدد أمنها خصوصا على حدودها الجنوبية المرتبطة بالساحل والتي يمكن إجمالها في:

- **<u>أزمة الطوارق</u> :**

بما أن السياسة العامة الأمنية في الجزائر تهدف إلى المحافظة على الوحدة والسيادة، فأزمة الطوارق تعتبر من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

الجزائري والتي يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديما مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر أخرى كتهديدات الدائرة المتوسطية مثلا.

وتعتبر أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول والتي اتفقت على احترام مبدأ"عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها وإسبانيا (الصحراء الغربية) وإيطاليا(صحراء ليبيا) كانت اعتباطية ولم تراع الحدود الأنثروبولوجية العرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية(46).

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق إلى موقفين :

– موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى؛

– موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية.

ومنذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يوجدون فيها، يسودها التوتر لا سيما دولتا مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان الشمال بداية الثمانينيات، ما أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم.

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحررية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر، وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، فضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية من تهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين... التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية، واستخدامها كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية [47].

فهذه القضية تعتبر تهديدا للأمن الجزائري انطلاقا من الأسباب التالية[48] :

- ✓ أولها هو الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالب إنفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجيريين، نتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى.
- ✓ ثانيهما هو خطر التدخل الأجنبي في المنطقة تحت أي غطاء عسكري أو دبلوماسي بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق ومنحهم المعونة الدولية.
- ✓ خطر تحالف حركات الأزواد المسلحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظمة.

فخطر وجود دولة فاشلة على الجناح الجنوبي يضع الجزائر أمام تهديد يتطلب وضع سياسات محكمة لمواجهتها، فهذا الانكشاف الأمني الرهيب الذي تعاني منه المنطقة؛ ساهم في انتقال تهديدات جديدة إلى الجزائر عبر الصحراء.

- **<u>الإرهاب والجريمة المنظمة</u>** :

لقد أصبحت الجزائر تعاني من مشاكل إنتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية : الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة إلى الصحراء والساحل، عبر مدّ مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر و التشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السبق خلفية لدعم عملياتها وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلا جيوسياسية إقليمية عبر قومية ودون دولتية ذات ارتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة [49].

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

أي نشاط إجرامي من أجل التموّن وتمويل نشاطاتها بسبب شح مصادر التمويل و المؤونة (50).

- **الهجرة غير الشرعية:**

تؤدي حالة اللاأمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعات، الأوبئة، الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركات نزوح هائلة لآلاف المدنيين هروبا من تلك الظواهر ومن بؤر الاضطراب.

وتأخذ هذه الحركات صورتين : داخلية وخارجية؛ فأما الأولى فتكون من مناطق البدو المزارعين والمربّين إلى المدن، وأما الثانية فتكون من الدول الإفريقية عموما نحو شمال القارة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوروبا (51).

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، والتي تتم بطريقة سرية وغير شرعية، من أهم التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأن سرية تلك الحركات تصعّب جدا من مراقبتها وتحد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية، وأكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان، ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن، وهو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوروبا.

إن تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، فمعلوم أن المهاجر السري إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد وسيلة تضمن له العيش، لا يتوانى في اللجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية، وما يدفعه أكثر للجوء على هذا السلوك أنه لا يخشى على نفسه شيئا بحكم أنه غير معروف بالنسبة لقوات الأمن في البلد الذي يقيم فيه، والأخطر من هذا أن الجزائر بدأت تتحول إلى دولة استقبال واستقرار نهائي للعديد من الأفارقة بعدما كانت منطقة عبور (52).

- **آليات المواجهة** :

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

لقد اعتمدت الجزائر في تعاملها مع التهديدات الآتية من الدائرة الجيوسياسية الإفريقية لأمنها القومي على إستراتيجية مزدوجة،داخليا بالاعتماد على سياسة أمنية تهدف إلى تغطية اكبر للإقليم الصحراوي ومراقبة واسعة للحدود البرية، وخارجيا بالاعتماد على إستراتيجية إقليمية تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة الآتية من الصحراء والساحل.

وفيما يخص التهديدات الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ عن أزمة الطوارق، وإدراكا منها لأهمية العنصر الطوارقي كواحد من المكونات الأساسية للمجتمع الجزائري وأن انفصالهم سيؤدي إلى تهديد اللحمة المجتمعية الوطنية برمتها، عمدت الجزائر إلى :

- **داخليا** :

اعتمدت الجزائر مجموعة من الآليات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية الوقائية تهدف إلى إدماج أكبر للطوارق في المجتمع الجزائري وترسيخ انتمائهم إليه منذ الاستقلال، لذا نجد أن **بنبلة** أول رئيس للجزائر، قد عيّن أحد قادة قبائل الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني في إطار إدماج الطوارق في الحياة السياسية (53).

كما قامت الجزائر بتوطين الطوارق من خلال مجموعة من التشريعات تهدف إلى منحهم حقوقا مثل بقية المواطنين الجزائريين في الشمال وحماية التراث والثقافة الطوارقية المحلية وترقيتها، وهي إجراءات تضاف على عمليات إحصاء الطوارق منذ 1993، ثم سنة 1994، التي تم على إثرها طرد حوالي 5175 مهاجر غير شرعي مع الإبقاء على كل من هو طوارقي وإن لم يكن جزائريا، ثم ترقية ظروفهم المعيشية عبر تجميعهم في قرى ومدن يسيّرونها بأنفسهم من خلال مجالس شعبية وبلدية.

هذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداري بجعل تنمراست وإيليزي ولايتين، ومنح الطوارق نصيبا من التمثيل في البرلمان بغرفتيه، وإنشاء صندوق خاص بتنمية الجنوب اعتمادا على الأموال التي يتم اقتطاعها من عائدات النفط، ويظهر الحرص الجزائري على ضرورة استقرار مناطق تواجد الطوارق من خلال مجموعة القوانين الإستثنائية فيما يتعلق بتنظيم الحدود الصحراوية لتسهيل حركة تنقل الطوارق في مختلف أسلاك الأمن خاصة الدرك الوطني ، حرس الحدود والجمارك (54).

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

- **خارجيا :**

وإدراكا منها للطبيعة العابرة للحدود لتهديد الأزواد بسبب تبعثرهم بين أقاليم دول الصحراء المتجاورة، ونظرا للإتصالات والعلاقات عبر القومية التي نسجوها بين دول المنطقة التي قوت أكثر من الاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر والدائرة الإفريقية لأمنها القومي، أيقنت الجزائر أن أفضل إستراتيجية للتصدي لتهديد الأزواد هو التعاون مع الدول المعنية بهذا التهديد مع الالتزام بمبدأي "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و"حسن الجوار" لإيجاد حلول سلمية لهذه النزاعات (55).

من هذا المنطلق، تبنت الجزائر في تعاملها مع أزمة الأزواد مع حكومتي باماكو ونيامي سياسة غير عسكرية تعتمد أساسا على التعاون الإقليمي فاحتضنت ورعت مفاوضات بين أزواد مالي و النيجير وحكومتيهما، وقادت العديد من حالات الوساطة لإيجاد حلول تقيها زعزعة استقرار المنطقة واشتعال بؤرة اضطراب في جنوبها وتقوّض أي مشروع للتدخل الأجنبي تحت أيّ مبرر (56).

أما فيما يخص مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، فإن الجزائر أضعف من أن تواجه مسببات هذه الظاهرة إفريقيا، لأنها تعاني من تلك المسببات محليا أيضا، لذا كانت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة هذه التهديدات داخليا مباشرة قائمة على مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، ولضمان تغطية أمنية أكبر للحدود البرية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف أنواع التهديدات، عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعد الإهمال الذي لاقته خلال العشرية السوداء جرّاء تركز العمل الأمني والعسكري في الشمال الجزائري سواء فيما تعلق بعدد الجنود والعتاد أو باستراتيجيات العمل والتدخل.

وفي إطار هذا التوجه، أدخلت إصلاحات جذرية على قوات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها؛ففيما يخص الجمارك، شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط وورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية المتمركزة بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل والمتوسط واستعمال معدات الرؤية الليلية ومعدات عسكرية حديثة أخرى لم تكن متوفرة لدى الجزائر في السابق، بالإضافة إلى تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

الميدان وطرائق تسييرها، كما أخضع ضباط وضباط صف الجمارك إلى دورات تكوين متواصلة ومغلقة لمدة 21 يوما في قواعد عسكرية تابعة للجيش الجزائري (57).

في السياق ذاته، قامت مديرية الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية الجزائرية بتدريب الوحدات نفسها على تقنيات محاولة تهريب الأسلحة والمتفجرات ومواد صناعتها، أما الدرك فساهموا في هذا التكوين عن طريق تلقين فرق جمركية تكتيكات مكافحة تهريب المخدرات بالاستعانة بالكلاب البوليسية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى رفع قدرات الجمارك القتالية في إطار برنامج تحديث القطاع وتدريبه للتعامل مع جرائم تهرب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات على مستوى الحدود الجنوبية والتي أثبتت التحقيقات الأمنية صلتها بالجماعات الإرهابية.

كما تمت زيادة عدد قواتها وعدد أماكن انتشارها على الشريط الحدودي الجنوبي، إما بإنشاء مراكز جديدة، تهيئة مراكز على أنقاض المراكز القديمة أو استحداث حاجز دائمة ومؤقتة في المناطق المعزولة لسد الثغرات التي يتخذها المهربون والإرهابيون كممرات.

هذه الإجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي التي تأتي في إطار السياسة الأمنية كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي (58).

وإن كانت المقاربة الجزائرية في مواجهة أزمة الطوارق مقاربة غير عسكرية أساسا، فإنها في مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة السرية تتراوح بين العسكري وغير العسكري، وتربط بين الأمن والنمو والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ضمن هذا التوجه الأخير وباعتبار الفقر وضعف التنمية من أهم مسببات التهديدات الآتية من الدائرة الإفريقية وأن القضاء عليها مرتبط بتغير البيئة الأمنية الإفريقية لتصبح أكثر إنسانية واستجابة لتطلعات وحاجات الأفارقة، فإن المقاربة الجزائرية في هذا الخصوص، قائمة على إجراءات دعم الاستقرار الأمني، السياسي والاقتصادي بتنمية القارة الإفريقية خصوصا الأقاليم الأكثر تضررا عبر المطالبة بتمكين دول القارة من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة المزمنة إلى حالة القدرة على التنمية (59).

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

4) تحديات على مستوى الفضاء المتوسطي :

نادرا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفة الشمالية للمتوسط من تهديد للضفة الجنوبية؛ فبالنسبة لجنوب المتوسط وبحكم خضوعه للاستعمار، يمكن أن تكون أوروبا كذلك مصدرا للتهديد بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة، وثقافتها التي تهدد هويات مجتمعات الجنوب، والمشروع الأوروبي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار.

وفي هذا السياق تتدرج تهديدات الدائرة المتوسطية للأمن الجزائري من خلال انتمائها لجنوب المتوسط وما يصيب هذا الأخير يصيبها حتما.وبحكم الجزائر دولة عربية فإن أمنها معرض أكثر للتهديد والاختراق الأوربي والأطلسي، وتشير بعض التحليلات إلى أن الحوار الأمني الذي شرعت فيه الدول الأوروبية مع الدول المتوسطية عبر البعد السياسي والأمني لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، يهدف إلى زيادة كبح تطور القدرات العسكرية للدول العربية، لا سيما خلال الأزمة الجزائرية – التي كشفت نوايا الحلف–واعتبرت أنه يسعى عبر الحوار، إلى الاطلاع عن قرب عما يجري في تخوم المتوسط الجنوبية، للتدخل في حال اقتضت الضرورة [60].

إن التهديد على الأمن الجزائري جراء خطابات أمننة الجنوب وإجراءات حظر التسلح جنوبا مقابل تسلح ضخم في الشمال يزيد من الانكشاف الاستراتيجي الذي تعانيه الجزائر، في مقابل أوروبا التي لاتعترف صواريخها الباليستية لا بحدود ولا بجغرافيا، فإن كانت أوروبا تخشى على نفسها من أسلحة الدمار الشامل العربية أو الجزائرية المزعومة، فمن المنطقي أكثر أن تخشى الجزائر على نفسها من التهديدات العسكرية الآتية من شمال المتوسط[61].

أما التهديدات المتعلقة بالقطاع المجتمعي للأمن الجزائري، فحجم التهديد للهوية الوطنية والدينية للمجتمع الجزائري المتأتي من الدائرة المتوسطية كبير جدا، نظرا للعلاقة التي تربط المجتمع الجزائري بمجتمعات الضفة الشمالية ذات منظوم قيمية وثقافية مختلفة التوجهات مع المنظومة القيمية الجزائرية التي أصبحت على المحك في مواجهة الأوربة و الأمركة التي تأتي من خلال السلع المادية والثقافية، أو عبر وسائل الإعلام والاتصال [62].

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

وقد اتبعت الجزائر كل الإجراءات اللازمة لدحر التهديد القادم من دول شمال المتوسط وذلك بانخراطها في مختلف الأطر التعاونية و الأمنية من طرف أوروبا؛ فبالنسبة لمسار برشلونة، فقد أكدت الجزائر أن انخراطها فيه منذ بدايته ومشاركتها في الندوات والاجتماعات التي أصبحت تعقد فيما بعد في إطاره البنى الأخرى المكملة له، كان مرده قناعتها بأنها تريد شراكة حقيقية بين دول المتوسط وتشجيع إقامة فضاء مشترك للتنمية والرخاء.

كما لم تهمل الجزائر المبادرات الأمريكية، على الرغم من تأخر انضمامها إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا ناتج عن قناعتها بأنها الحلف فاعل جيوسياسي أساسي في الهندسة الأمنية وفي صياغة المفاهيم والآليات الأمنية وفي صياغة المفاهيم والآليات الأمنية ضمن الدائرة المتوسطية لأمنها القومي[63].

المحور الثالث:تقييم السياسة العامة الأمنية الجزائرية

1) إنجازات السياسة العامة الأمنية في الجزائر:

يمكن إجمال انجازات السياسة الأمنية الجزائرية في ما يلي :

أ. وفقت السياسة الأمنية العامة للجزائر إلى حد ما في توفير الأمن الداخلي للأفراد مقارنة مع سنوات التسعينات، من خلال المصالحة الوطنية والوئام المدني[64].

ب. استطاعت السياسة الأمنية العامة الجزائرية في بداية عهدة الرئيس **بوتفليقة** جمع كل القوى والتيارات الوطنية المحافظة و الإسلامية وحتى الاستئصالية التي كانت ترفض فكرة الحوار الوطني والمصالحة وتحبذ معالجة العنف معالجة أمنية، هذا ما أدى إلى استتبات الأمن والاستقرار والعودة إلى الحوار والتعايش السلمي وتبوء الجزائر مكانة هامة على المستوى الإقليمي والجهوي [65].

ج. ساهمت الجزائر في بناء أمن إفريقي بصورة واضحة؛ وهذا ما يلتمس من نشاطها المكثف والفاعل على المستوى الإفريقي(لدرجة أن بعض الدبلوماسيين في إفريقيا وبعض الصحفيين والمثقفين نعتوها **بدولة إمبريالية من نوع خاص** نظرا للدور الذي تؤديه كحلقة وصل بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب)[66]، والدليل على ذلك أنها وفقت في حل النزاع الإثيوبي الإيريتيري سنة

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

2000 خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية[67]، كما أنها لعبت دور كبير في معالجة النزاعات الحدودية و الإثنية واللاجئين؛

د. قادت العديد من حالات الوساطة لتسوية بعض الخلافات في الدائرة الإفريقية خاصة فيما يتعلق بمشكلة الأزواد في مستهل التسعينات وقضية الطوارق أعوام 1996 ،2006 و2007 وما ساهمت به في معالجة الأزمة في الوقت الراهن.

هـ. نجحت سنة 1999 في بناء تصور جهوي لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية للمكافحة وإنشاء **نظام الإنذار المبكر** و المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر.

و. أكدت الجزائر مساندتها للقضايا التحررية من خلال مشاركتها في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 بمشاركة فعلية بجيشها وتقديم مساعدات مالية وعسكرية وحتى إمدادات الوقود وقطع إمدادات النفط عن الدول الحليفة لإسرائيل[68].

ز. قامت الجزائر برفع مستوى القدرات الدفاعية للحفاظ على التوازن العسكري الإقليمي لضمان عدم تعرض الأمن القومي للتهديد والحفاظ على مستوى معقول من التهيؤ والتأهب بشريا و عتاديا[69].

2) إخفاقات السياسة العامة الأمنية الجزائرية :

رغم أن السياسة الأمنية في الجزائر تمتاز بالضبابية والغموض ومن الصعب الحصول على المعلومات حول ما أخفقت فيه هذه السياسة، إلا أن هناك بعض المؤشرات تدل على وجود العديد من الثغرات فيها، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

أ. عدم القدرة على تحقيق الأمن المجتمعي، فالمجتمع الجزائري يعاني من العديد من المشاكل والتهديدات، منها انتشار الجرائم و عمليات الاختطاف.

ب. عدم قدرتها على التعامل مع التهديدات ذات الطبيعة غير العسكرية، فالسياسة الأمنية في الجزائر تتبنى مقاربة أمنية ضيقة تعتمد على الحلول العسكرية[70].

ج. من بين أكبر الإخفاقات على مستوى السياسة العامة الأمنية الانكشاف الأمني الخطير على الحدود الجنوبية للجزائر،ما ساهم في تفشي ظاهرة التهريب والمتاجرة بالمخدرات وارتفاع عدد المهاجرين، فالشريط الحدودي للجزائر يعاني من

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

نقص المراقبة والانتشار غير الكافي للقوات الأمنية على طول الحدود، ما خلق ثغرات سمحت بحدوث العديد من الانفلات الأمنية،منها قدرة الإرهابيين على التسلل عبر الحدود البرية إلى مناطق حساسة كمركب الطاقة بعين أميناس[71].

د. فقدان السياسة الجزائرية للرؤية الإستباقية، فالهجوم الإرهابي بعين أميناس،أكد هذا النقص في السياسة الأمنية الجزائرية بخصوص مواجهة عملية إرهابية من الحجم الكبير وقدرتها على توفير الأمن للمناطق الإستراتيجية[72].

▪ الخاتمـــة

يمكن القول أنه بحكم عوامل جغرافية وتاريخية، فإن السياسة العامة الأمنية الجزائرية تتطلب دائما إستراتيجيات أمنية شاملة عسكرية وغير عسكرية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ...) و غيرها وذلك استجابة للتحديات الأمنية المتجددة ذات الطبيعة الصلبة والناعمة، التي قد تمس بتأثيراتها السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن القومي الجزائري (الدولة، المجتمع، الفرد) في ضوء عدم كفاءة الأنظمة الأمنية لدول الجوار خاصة الدول الإفريقية.

لذلك فإن غلبة الطابع العسكري على العقيدة والسياسة الأمنيتين للجزائر يعود سببه إلى شيئين أساسيين هما:العلاقات الجزائرية–المغربية والنزاع حول القضية الصحراوية، وكذا ظاهرة الإرهاب الذي يعتبر أكبر منشأ للخوف وأثقل تهديد على الأمن القومي الجزائري، وهذا ما يثبت أن السياسة الأمنية الجزائرية تتأثر بالإنعكاسات السلبية لحالات اللاأمن واللااستقرار الصادرة عن الدوائر الجيوسياسية التي تنتمي إليها، كما أن هذا التأثر يبين أن عامل التهديد–خاصة إذا كان وجوديا من طبيعة صلبة– يندرج ضمن دائرة الاهتمامات الأمنية الجزائرية.

الهوامش والإحالات :

1. حمزة حسام، "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية، جامعة باتنة، 2011، ص 55.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

[2] عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 41.

[3] صالح زياني، "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 05، ص 290.

[4] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 41.

[5] صالح زياني، مرجع سابق، ص 290.

[6] حمزةحسام، مرجع سابق، ص 56.

[7] صالح زياني، مرجع سابق، ص 292.

[8] أمينة مزيان إيجر، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية : دراسة في العوامل والمتغيرات**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 114.

[9] قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 3.

[10] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص207.

[11] صالح زياني، مرجع سابق، ص 292.

[12] سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011،ص 31.

[13] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 207.

[14] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 74.

[15] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 207 .

[16] نفس المرجع،ص 207.

[17] أمينة مزيان إيجر، مرجع سابق، ص 101.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

[18] ملحق بيان السياسة العامة،"**مصالح الوزير الأول**"، أكتوبر 2010، على موقع :www.premier-ministre.gov.dz

[19] منصور لخضاري،"**المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2005، ص 87 – 91.

[20] عزيزةضمبري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة،2008 ، ص ص 107،110.

[21] سعيد بوشعير، "النظام السياسي الجزائري"، دار الهدى، الجزائر، 1993، الطبعة الأولى، ص 212.

[22] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 95.

[23] فاتح النوررحموني،"التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر 1991-1999"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2007، ص87 – 88.

[24] ياسين بودهان، **العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الجزائر ودورها في صناعة القرار السياسي**" ، على موقع : http://aljadidah.com

[25] فاتح النوررحموني،مرجع سابق، ص 89.

[26] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص 111 – 117.

[27] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 107.

[28] ياسين بودهان، موقع سابق.

[29] نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 134.

[30] عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص 188.

[31] منصور لخضاري، مرجع سابق، 109.

[32] نور الدين العويديدي، "**الرئاسة والعسكر بالجزائر...تعاون وصراع وتعايش**"، 2007/04/04، على موقع :

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

33. www.islamonline.net

34. نبيل بويبية، "**الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**"، معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، مصر، 2006، ص 130-132.

35. ربيج علي، "**الجزائر والأمن في المتوسط :واقع وأفاق**"،مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدوليحول: "الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري،قسنطينة، الجزائر، يومي 29 و30 أفريل 2008.

36. محمد لعقاب ، "**من عهد الصقور إلى عهد الحمائم**" ،جريدة الأحرار الثقافية، العدد 06، 15-30 سبتمبر 2005.

37. Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées,**Une perspective de politique de sécurité nationale: Algérie**,Genève , novembre 2010,p08.

38. Ibid. p 12.

39. منير مباركية،"**نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة**"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 01، جوان 2011، ص 51.

40. رقية العاقل،"**إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 207.

41. جمال الساسي، "**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول:"الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري،قسنطينة، الجزائر، يومي 29 و30 أفريل 2008.

42. صالح زياني، مرجع سابق، ص 296.

43. حمزة حسام،مرجع سابق،ص90.

44. (*) نتيجة إتفاق السلام الموقع بينها وبين جبهة البولزاريو في الجزائر سنة 1979، تنازلت موريتانيا عن الجزء الجنوبي (إقليم تيريس الغربية) الذي كانت

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

تحتله من الصحراء الغربية لصالح البوليزاريو، أما ليبيا، فنتيجة لدعمها للبوليزاريو، فقد قام المغرب بتأييد التشاديين المعارضين لها وحرضهم ضدها، وقاد هذا فيما بعد إلى تورط ليبيا في الحرب الأهلية التشادية التي انفجرت سنة 1980.

45. حمزة حسام،مرجع سابق،ص92.

46. نبيل بويبة، "**الأمن الجزائري في منطقة الصحراء الكبرى : بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009،ص142.

47. حمزة حسام،مرجع سابق،ص98-99.

48. شاكر ظريف،"**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية، جامعة باتنة، 2010، ص ص 69-72.

49. وقارة حسين، "**مشكلة الأقلية الطوارقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، نوفمبر 2008.

50. شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 73.

51. سعاد إبراهيم، "**الجزائر والأمن الاقليمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدوليوالعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،جامعةالجزائر،2008،ص 129.

52. سعيد عبد المنعم وقدري سعيد، "**ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط : وجهة نظر عربية**"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 109، جويلية 2009.

53. نبيل بويبة،مرجع سابق، ص73.

54. سعاد ابراهيم، مرجع سابق، ص 82.

55. علي عشوي، مرجع سابق، ص 138.

56. حسين وقارة،" مرجع سابق.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135

[57] بوعلام غمراسة، "**الجزائر تتوسط مجددا لإنهاء الأزمة بين مالي والطوارق : وزير الخارجية الجزائري يسعى لإقناع الطرفين العودة إلى اتفاق 2006**"، الشرق الأوسط، 18 أكتوبر 2007.

[58] ظريفشاكر، مرجع سابق،ص 105.

[59] بويبة نبيل،مرجع سابق،ص 132.

[60] علي عشوي، مرجع سابق، ص 112.

[61] سعاد ابراهيم، مرجع سابق،ص 87.

[62] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 127.

[63] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 52.

[64] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 129.

[65] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 52.

[66] نبيل بو يبية، مرجع سابق.

[67] نفس المرجع.

[68] حمزة حسام،مرجع سابق، ص 74.

[69] سليم العايب، مرجع سابق، ص 5.

[70] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 91.

[71] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 209.

[72] قويبوحنية، مرجع سابق.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
http://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2135